مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6920
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 21:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)

الاستاذ المساعد الدكتور
حسين حافظ وهيب(*)

المقدمة

تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول[١]. وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة الداخلية (السياسة الداخلية) [٢]، بمعنى انها تنشا نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة [٣]. ويرى وليام كونت ان هناك اكثر من نموذج لصنع السياسة الخارجية لكن النموذج الاساس هو ذلك الذي يجد جذوره في التحليل العقلاني الاستراتيجي القائم على تصور تقليدي في السياسة الدولية لكيفية تحقيق المصلحة القومية [٤]. في حين يرى كيسنجر في معرض تقييمه لاتجاهات التحول في السياسة الخارجية انه (اذا كانت القيم او القوة الايديولوجية .....هي مجمل المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية فان تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في النظام الدولي [٥]. ويطرح كذلك تساؤلاً حول امكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم او بالمصالح....بالمثالية

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[١] خيام محمد الزعبي – العلاقات الايرانية السورية ١٩٧٩ – ٢٠٠٤ رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة اصفهان كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ٢٠٠٥ ص١٢ .

[٢] اندروباسيفيتش –الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية – الدار العربية للعلوم – بيروت لبنان ٢٠٠٢ – ص٣٠.

[٣] مكسيم لوفابفر – السياسة الخارجية الامريكية –تعريب حسين حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت لبنان ط١السنة٢٠٠٦ ص٩٧.

[٤] وليام كونت –عملية السلام –الدبلوماسية الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ –واشنطن دي.سي–معهد بروكينجز –١٩٩٩ –العدد٣ص٩ نقلاً عن مايكل هدسون وستيفن زيونس –مستقبل الهيمنة –السياسة الامريكية في الشرق الاوسط –المركز العربي للدراسات الاستراتيجية سلسلة اوراق شهرية العدد٩ –مايو ١٩٩٧ص١٤.

[٥] هادي قبيسي–السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ٢٠٠٨ط١ص٧٧.

ام بالواقعية ؟.ويجيب ان التحدي الحقيقي يكمن في دمج الاثنين معاً[٦] بمعنى ان السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وتتاثر كذلك بعاملي القوة والضعف لتلك المدخلات. (لا يمكن لصانع السياسة الخارجية ان يغفل تقاليد التفوق الدولي.... ولا الظروف التي يجب ان تطبق فيها)[٧].ويقيناً ان معرفة المديات الحقيقية لهذين العاملين تعد من الامور الضرورية النامة عن امكانية تبني سياسة خارجية رصينة يمكن ان تحقق اكبر قدر من المخرجات الناضجة والايجابية، واذا اسقطنا تلك المفاهيم على البيئة العراقية لوجدنا ان العراق يختلف عن كثير من الدول اختلافاً جوهرياً واضحاً يتجلى بعدم قدرة سياساته على ملاحقة التغييرات الهائلة التي احدثتها نظريات التحديث التي انطلقت في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم(*).

فانعكس ذلك على اوضاعه الداخلية والاقليمية اضطراباً وعدم استقرار ،وربما يعود السبب الى كثرة التغيرات السياسية الحاصلة فيه في تلك المرحلة والمراحل التي اعقبتها ، فضلاً عن عوامل متعددة اخرى من بين اهمها وقوعه مع بعض دول المنطقة على خط تماس استراتيجي نفطي مع ما يسمى بعالم "مابعد التاريخ"[٨].

مع وجود عوامل ذاتية كامنة فيه اكثرها وضوحاً الضعف الهائل في بيئته الجغرافية والبشرية .

لذلك لم يتمكن صناع سياسته الخارجية من اجتراح سياسة ناضجة وعقلانية على الصعيدين الداخلي والخارجي تجنبهم مخاطر التأخر في ملاحقة شتى التطورات التي شهدهاالعالم عبر اكثر من نصف قرن.

فتداعى الاهتمام الجدي بمعالجة المشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية او سواها ،ومن ثم لم يتم توفير بُنى تحتية قادرة على تجاوز مستويات التخلف الواضحة في معظم المفاصل الحيوية، مما جعل

---

[٦] هنري كيسنجر –هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية –نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين –ترجمةعمر الايوبي– دار الكتاب العربي بيروت ط٢ –٢٠٠٣ص١٠.

[٧] المصدر نفسه، ص١.

(*)لمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث التي هي نتاج مجموعة من علماء الاجتماع معظمهم من الولايات المتحدة لكيفية سير التطور التاريخي وهل يسير في خط واحد ام هناك مداخل بداية للتحديث ،وهل ان التاريخ كان يتجه نحو نهايته وان الديموقراطية الحرة للأمم الصناعية المتقدمة تقع عند هذه النهاية .وقد عمل اصحاب هذه النظرية بحماس شديد في الخمسينات والستينات من هذا القرن لتوظيف عملهم الجديد في امكانية مساعدة الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث على التطور الاقتصادي والسياسي للوصول بها الى مرحلة نهاية التاريخ .

انظر فرانسيس فوكوياما –نهاية التاريخ –ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ –دار العلوم العربية للطباعة والنشر –بيروت – ١٩٩٩م ص٨٤.

[٨] فؤاد نهرا الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق سلسلة دراسات ١٠ بيروت لبنان، ١ ٢٠٠ ص٢٤ .

العراق دائم الانقسام ليس على نفسه فقط بل على بيئته الاقليمية والدولية . وظاهرة الانقسام وعدم الاستقرار يمكن رصدها ببساطة في مراحل متعددة من تأريخه .

ففي مرحلة الحرب الباردة وتحديداً في نهاية الخمسينات (١٩٥٨) نازعت المؤسسة العسكرية العراقية شرعية الدولة الملكية القائمة وانتقل العراق الى النظام الجمهوري دون رؤية واضحة لطبيعة الانتقال من نظام راسخ الى آخر بدا مهلهلاً في الكثير من الامور [٩].

اذ لم تكن لدى المؤسسة العسكرية اية خبرة في ادارة الامور السياسية ، وتسبب ذلك في تراكم الازمات على الصعيدين الداخلي والاقليمي والدولي كذلك .

وفي مرحلة الستينات أُسقطت الجمهورية الاولى لكن الجمهورية الجديدة انقلبت على رجالها باقل من عام ومن ثم جرى الانتقال بالدولة العراقية من نظام ديكتاتوري الى اخر اكثر منه ديكتاتورية.

وفي مرحلة السبعينات دخل العراق في صراع داخلي بين السلطة المركزية والحركة الكردية آنذاك وتسبب ذلك الصراع في ضياع الكثير من المياه والاراضي العراقية مثلما سيرد ذلك فيما بعد .

وفي الثمانينيات دخل العراق في مواجهة مع نظام جمهورية إيران الاسلامية وحصلت حرب ضارية استمرت ثمان سنوات [١٠]. وطبيعي ان حرباً مع دولة بحجم ايران ولهذه المدة الطويلة لم تخلف سوى الدمار والخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة.

وفي مرحلة التسعينات غزا العراق الكويت [١١] وتسبب في تصدع وانهيار النظام الاقليمي برمته وزيادة استجلاب قوى كونية عديدة الى المنطقة ومن ثم حصل ائتلاف دولي ولاول مرة في تاريخ الامم المتحدة لاخراج القوات العراقية من الكويت وحصلت حرب الخليج الثانية [١٢].

وبين الاعوام ١٩٩١-٢٠٠٣ اخضع العراق الى حصار اقتصادي شامل اتى على الاخضر واليابس فهلك بموجب بعض التقارير الدولية اكثر من مليون عراقي جوعاً ومرضاً .

ويبدو اليوم ان العراق اكثر اضطراباً وعدم استقرار وانه منقسمًا بأكثر مما كان معروفاً عبر خطوط طائفية ومذهبية، ودعوات عرقية .

واذا كانت البيئة السياسية العراقية بهذا الوصف، فان البحث العلمي في هذا المجال يكتسب اهمية خاصة لا سيما في التفتيش عن الاسباب الكامنة والوسائل الممكنة لتجاوز حالة الضعف على الاقل في

---

[٩] لمزيد من التفاصيل انظر الدكتور خميس حزام والي –اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر –مركز دراسات الوحدة العربية –سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٤)–السنة ٢٠٠٣ص١٩٩–٢٠٧.

[١٠] تريتا بارزي– حلف المصالح المشتركة –التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة ترجمة امين الايوبي مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة –الدار العربية للعلوم ناشرون ط١ ٢٠٠٨ ص١٤٥–١٦١.

[١١] تريتا بارزي– حلف المصالح المشتركة –التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة ترجمة امين الايوبي مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة –الدار العربية للعلوم ناشرون ط١ ٢٠٠٨ ص١٤٥–١٦١

[١٢] للتفاصيل انظر مريم جويس–الكويت ١٩٤٥–١٩٩٦ رؤية انجليزية–امريكية دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ٢٠٠١– ص١٢٩

المجالين الجغرافي والبشري وهذه هي اشكالية البحث، التي نتطلع ان تكون مساهمة اكاديمية متواضعة وجادة لمعاونة صناع السياسة الخارجية في انضاج سياسة فاعلة ورصينة، بالاعتماد على فرضية ان التغير الذي حصل في العراق ينبغي ان يفضي الى تغييرات حقيقية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية وذلك باستخدام المنهجين المورفولوجي والتاريخي[١٣]. ومن خلال المحاور الآتية.

المبحث الاول: عوامل ومسببات الضعف الجغرافي

وصف بسمارك الجغرافية على انها(العنصر الدائم في السياسة) [١٤]. وهو يعني بذلك انها الرافد الاساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن اقليمها من عوامل قوة او مسببات ضعف .

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتونHuntington ، أن البيئة الجغرافية الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طوال العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أمّا المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على عكس ذلك ، ومن ثم فالعناصر السمراء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي او قريبة منه تعيش في الماضي(العالم التاريخي)، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر (التحول من العالم التاريخي الى العالم مابعد التاريخ)، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل (ما بعد التاريخ) [١٥].

في حين يرى فوكوياما ولاسباب بيئية ان التاريخ البشري قد انتهى بجنة نهاية التاريخ او ما يسمية عالم الموعودين وهم الاجناس البيضاء وربما الصفراء (مجتمع النمور النيتشوي) ،وعالم الاخرين معظم الانسانية فلم يعد تصنيفهم في خانة المتخلفين يكفي للتعبير عن رحلة التصفية الاخيرة بين سكان (الجحيم التاريخي) المحكومين ابدياً بمصيرهم والنخبة الفائزة بالنعمة الخلاصية وحدها من دون العالمين [١٦]. واذا ما

---

[١٣] يهتم المنهج المورفولوجي بدراسة الحيز المساحي الذي تشغله الدولة على خريطة العالم، وكذلك دراسة نظامها السياسي الذي يكون منظومة الدولة والعناصر التي تتكون منها جغرافيتها ويهتم كذلك بدراسة قيمة الدولة كاحد العناصر التي تشكل البنيان السياسي ، فعند دراسة اية دولة وفق هذا المنهج فانها سوف تركز على الرقعة الارضية التي تشغلها واهميتها الاقتصادية ومراكز الانتاج الرئيسة وخصائص سكانها .

اما المنهج التاريخي فيركز على التطور الذي احاط بالوحدة السياسية فالدول كالكائن الحي تمر بمراحل نمو مختلفة لذلك يركز هذا المنهج على تحليل الاحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تنتاب بعض الدول وتعد دراسة ويتسلي (whittlessey) من اهم الدراسات في هذا المجال.

للتفاصيل انظر dikshi rd.political geography tata mcgraw-hill newdelhi.1982p11

نقلا عن الدكتور خليل حسين الجغرافية السياسية -دراسة في الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها – دار المنهل بيروت لبنان راس النبع ط١ ٢٠٠٩ ص٥٣-٥٥

[١٤] مكسيم لوفابفر – السياسة الخارجية الامريكية-مصدر سبق ذكره، ص٩٧

[١٥] المقال المنشور على الرابط http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484

[١٦] انظر – فرانسيس فوكوياما -نهاية التاريخ-والانسان الاخير – في مؤلف الدكتور محمد مراد السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي دار المنهل اللبناني -٢٠٠٩ – ص٣١-

اسقطنا تلك المفاهيم العلمية التشائمية على البيئة العراقية لوجدنا ان ثمة تصور خاطئ تواترت على تبنيه الحكومات العراقية المتعاقبة فأنتقل من تصور حكومي خاطئ الى وعي مجتمعي اكثر خطأً. وهو التركيز على عوامل القوة في الجغرافية العراقية دون ابراز عوامل الضعف فيها ،وهذا الامر وان كان من ناحية المتبنيات المعنوية للسلطة ازاء المجتمع ضروريا ،الا انه ليس كذلك بمقاييس المكاشفة والشفافية التي ينبغي ان تكون قائمة على الحقائق الموضوعية بين الاثنين. فعلى سبيل المثال يتواتر الحديث عن عراق التأريخ بلاد الحضارات وارض السواد وبلاد مابين النهرين ارض الخيرات وكأننا لا زلنا في مردودات العصر القديم او الوسيط دون الاشارة او حتى التذكير بحجم التحولات الحاصلة في البيئة العراقية وانعكاس ذلك على التحولات الاقتصادية واعتماديات الانتقال في الاقتصاد العالمي من اقتصاد زراعي ريعي الى صناعي ومن ثم تقني متقدم ،وافتقار العراق الى معظم هذا التحول.

كذلك لم تتم الاشارة الى المخاطر الناجمة عن احتمال الانتقال من عصر النفط الى عصر الطاقة النظيفة واحتمال عودة العراق الى الاعتماد على القطاع الزراعي اذا ما حصل تناقص هائل في مردودات القطاع النفطي وفي ظل معاينة الضعف الكبير في المردود الزراعي الذي اثبتت مرحلة الحصار الاقتصادي١٩٩١-٢٠٠٣م وحتى المرحلة الراهنة عجزه عن تلبية ولو جزء يسير من الحاجة الوطنية، بسبب الاهمال الكبير الذي تعرض له ذلك القطاع وخاصة في موضوع التقنيات الحديثة كالسدود والنواظم المائية المقامة على الانهار الرئيسة دجلة والفرات وقدمها بالقياس الى المشاريع الحديثة التي اقامتها تركيا وسوريا المستفيدة من هذه المياه وكذلك التغير المناخي الحاصل وقلة هطول الامطار في معظم أجزاء البلاد والجداول الآتية تبين ذلك بوضوح تام.

الخارطة رقم(١)

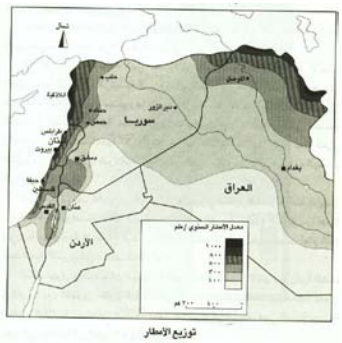

المصدر -معين حداد -الشرق الاوسط- دراسة جيوبوليتيكية - قضايا الارض والنفط والمياه -شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت-٢٠٠٢ ص٤٦

الجدول (١)

النواظم المنشأة لرفع مناسيب المياه على نهر الفرات

نهر الفرات			
المنظومة	مكوناتها	سنة الانشاء	الهدف
سدة الرمادي	ناظم الذبان ناظم الورار سدة الرمادي	١٩٤٨ ١٩٥٢ ١٩٥٦	لرفع مناسيب مياه نهر الفرات وتحويلها الى بحيرة الحبانية .
سدة الفلوجة	سدة الفلوجة القناة الموحدة	١٩٨٥	لرفع منسوب المياه لتأمين ارواء مشروع ابو غريب الكبير بشكل مستمر
سدة الهندية الجديدة بدلاً من السدة القديمة	سدة الهندية ناظم شط الحلة ناظم الكفل ناظم الحسينية ناظم بني حسن وغيرها من النواظم	١٩٨٩	
مجموعةالنواظم القاطعة على شطي الكوفة والشامية (التفرعات الرئيسة لنهر الفرات)	ناظم المشخاب ناظم الكوفة ناظم الشامية ناظم الخورنق ناظم العباسية ناظم ابو تبن ناظم اليعو ناظم ابو عشرة	١٩٥٩ ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٦	لرفع مناسيب النهر وتنظيم الجريان وتوليد الكهرباء
مجموعة النواظم الذيلية في دلتا سوق الشيوخ	ناظم الحفار ناظم عكيكة ناظم كرمة حسن ناظم ام نخلة ناظم كرمة بني سعيد ناظم غليوين	١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٦٨	

الجدول رقم (٢)
القدرة التخزينية

الدولة	الحجم من الاجمالي (في المئة)	الحجم من التخزين الحي (في المئة) تقريباً
تركيا	٧٦،٥٦٩	٦٦،٧٠٩
سوريا	١٣،٦٣٨	١٦،٥٣٠
العراق	٩،٧٩١	٦,٧٥٩

مصدر الجدولين ١و٢ :عبد العزيز المصري ،"دراسة حالة حوضي نهري دجلة والفرات "ورقة قدمت الى :الاسس القانونية الدولية للمياه المشتركة والتي اقامها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية ،دمشق ،١٥-٢٠٠٢/١/١٧ ،ص٣٢.

كذلك لايشار الى التحول الحاصل في جغرافية العراق خاصة بعد استقلال الكويت عن العراق ١٩٦١م[١٧]. وفقدان اطلالته البحرية على الخليج، ومن ثم تنازل النظام العراقي السابق عن نصف شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م[١٨]. فضلاً عن اراضي عراقية اخرى(انظر التغير الحاصل في جغرافية العراق بين القرنين التاسع عشر والعشرين المؤشر في الخارطة ادناه)

ناهيك عن تزايد مستويات الطمر البحري المرتفعة في الجزء العراقي وكذلك المكاسب الكويتية المتحققة بموجب القرارات الدولية المتعلقة بترسيم الحدود بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠م[١٩].

وبالتالي يمكن ان يكون العراق قد انتقل من دولة متعددة المنافذ الى دولة شبه حبيسة بالمفهوم الجغرافي لذلك سنحاول ابراز عوامل الوهن الجغرافي مكتفين بالاشارة الى ثلاثة منها اساسية وهي الموقع والحدود والمساحة دون الاسهاب في المقومات الاخرى.

الخارطة رقم(٢)[٢٠]

[١٧] للتفاصيل انظر مريم جويس-الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦ رؤية انجليزية-امريكية دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ٢٠٠١ - ص١٢

[١٨] لمزيد من التفاصيل انظر فلاح خلف محمد -اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها-دراسة تأريخية-رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦

[١٩] انظر القرارات الدولية بشان العراق بعد عام ١٩٩٠ وخاصة القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ حول ترسيم الحدود بين العراق والكويت المنشورة على الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/33/sec02.doc_cvt.ht

ولمزيد من التفاصيل انظر مريم جويس-مصدر سبق ذكره، ص ١٢

[٢٠] المصدر-معين حداد -الشرق الاوسط- دراسة جيوبوليتيكية - قضايا الارض والنفط والمياه -شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت-٢٠٠٢ ص٤٦

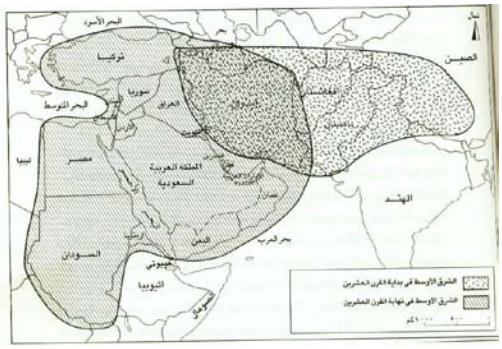

(١)موقع العراق بالنسبة لليابسة والماء.

من اهم المناهج المفضلة في دراسة قيمة الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هو المنهج المورفولوجي (morphological approach) الذي يفسر ويشرح الشكلين الداخلي والخارجي لمساحة الدولة لجهة الموقع الجغرافي[*].

ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات،اي وفقاً لتوزيع اليابس والمياه وعلاقته بالدول الاخرى[٢١].

والموقع غالباً ما يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات[٢٢].

اما القسم الاخر فيفتقر الى ذلك، والعراق يقع ضمن المجموعة الثانية ، التي تعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة اذا ما استثنينا الاطلالة البسيطة على شط العرب التي لا تتجاوز ال١٥كلم فانه يقع مع المجموعة الاخيرة من الدول الساحلية اذ يحتل الرقم ١٥٠ من اصل ١٥٩ دولة.(انظر الجدول الآتي)

قائمة الدول حسب طول السواحل الجدول رقم (٣)[*]

الترتيب	الدولة	مساحة الارض كلم	حدود الساحل كلم	مجموع الحدود	حدود الساحل الحدود البريةكلم	حدود الساحل مجموع الحدود(%)

[*] لمزيد من التفاصيل حول هذا المنهج انظر –الدكتور خليل حسين –مصدر سابق ٥٣ –٥٤

[٢١] المصدر نفسه، ص١٧٥

[٢٢] هيثم محمد ثابت– عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية –بحث منشورفي ١٢تموز ٢٠٠٩ على الرابط http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484

[*]الجدول مأخوذ ويتصرف من د.خليل حسن مصدر سبق ذكره، ص٤٤١

١٤٨	بلجيكا	٣٠ ،٢٧٨	٦٦	١ ،٤٤٦	١٩٦،٢	٤ ،٦%
١٤٩	نيبوي	٢٦٠	٦٤	٦٤	١٥٤، ٢٤٦	١٠٠ ،٠%
١٥٠	العراق	١٦٢، ٢٣٤	٥٨	٣، ٦٨٩	٠، ١٣٤	٦،١ %
١٥١	توغو	٥٤، ٣٨٥	٥٦	١، ٧٠٣	١، ٠٣٠	٣٣%
١٥٢	سلوفينيا	٢٠، ٢٥٣	٤٧	١، ٣٨١	٢، ٣٠١	٣، ٤%

لذلك فان العراق يمكن ان يوصف بضيق الافق الجغرافي، وتحديداً على مستوى قلة المنافذ الحدودية عموماً والبحرية خصوصاً، والتي تربطه بشبكة العلاقات التجارية الدولية ،ويؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى احتكاكها الحضاري وغناها الاقتصادي ، ومن ثم قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بسعة الافق وتفتح الذهن والنظرة العالمية[٢٣]. وفي الغالب يتسم سكان المناطق الساحلية بالرقي الفكري والحضاري ايضاً حتى ان السواحل تمثل مناطق التقاء حضارات وهذا ما نلاحظه في سكان الموانئ المفتوحة[٢٤]. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بتيارات الحضارة كما بينا، ومحاور التقدم، فضلاً عن أنها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات، وتصبح الدول الداخلية رهينة علاقاتها مع دول االجوار ذات المنافذ البحرية اذ تتحول الى دول تابعة لها ولرغباتها[٢٥]. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، والموقع الاستراتيجي عادة ما يكون قاصرا على بعض الدول وتحدد قيمته دول اخرى لها مصالح في هذا الموقع ويجب ان نشير الى ان اهمية المواقع الاستراتيجية تتغير بأستمرار بتغير الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها،.فدولة تطل على واجهة بحرية او واجهتين او اكثر من البحار تختلف اهميتها وقيمتها عن تلك الدول الحبيسة ،او تلك الدول المنعزلة Buffer states، وقد تقع دولة عند موقع هامشي على حافة بحرية لمدة طويلة ثم سرعان ما تتغير قيمتها وتصبح في بؤرة الاهتمام الدولي لتغير الظروف الاقتصادية او الرؤية الاستراتيجية للقوى العظمى .

فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في العراق الآشوري والبابلي والعباسي في العصرين القديم والوسيط وفي العصر الحديث وتحديداً في مرحلة الامبراطورية العثمانية حين كانت الكويت جزءً من جغرافية العراق، اذ تمتع بموقع ساحلي كبير ومهم ايضاً،الا انه انحسر في ما بعد ،ولهذا يمكن تفسير بعض الاهتمام الكبير والدائم للحكومات العراقية المعاصرة في الحرص على اعادة ضم

[٢٣] هيثم محمد ثابت – عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية –البحث المنشورفي ١٢تموز ٢٠٠٩ على الرابط
http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484

[٢٤] الدكتور خليل حسين –مصدر سبق ذكره.

[٢٥] المصدر نفسه، ص١٧٧.

الكويت الى العراق سواء لاسباب تاريخية او سواها على انه يكمن في محاولة العراق الحصول على منفذ بحري كبير محاولة من تلك الحكومات للتحول من دولة داخلية الى اخرى ساحلية .

ويؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمده الدولة، وينسحب هذا الامر كذلك على عملية صنع السياسة العامة لها ، ومن ضمنها السياسة الدفاعية ، ويُلاحظ في هذا المجال أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأساطيل التجارية والحربية،كي تقلل من دمار الحروب البرية ، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيوش البرية[٢٦].

ومثال ذلك حجم الجيش العراقي البري في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بالقياس الى القوة البحرية العراقية التي ظلت بسيطة ومتخلفة، وفي كثير من الاحيان اوكلت مهماتها الى سلاح الطيران واقراراً بذلك لا بد من الاعتراف بحقيقة حاجة العراق الى معظم دول جواره خاصةً بعد ان فقد بعض المزايا الجغرافية المهمة .

فعلى سبيل المثال لاالحصر كان تقاسم مياه شط العرب بين العراق وايران بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م خطأً سياسياً جسيماً اضر بالعنصر الجغرافي وتحديداً بمستقبل العراق البحري، اذ لم يبق له سوى اطلالة بحرية صغيرة وهي فضلاً عن عدم كفايتها لنقل صادراته واستقبال ايراداته سواءً النفطية او سواها عبر الموانئ الدولية ،من السهل التحكم بها بدرجة او باخرى من قبل أيران ودول الخليج لانها تمثل منفذ العراق البحري الوحيد ،واذا ما اراد الوصول الى منافذ بحرية اخرى فالامر موكول الى دول جواره كسوريا وتركيا .

وهذه النتيجة رتبت وترتب استحقاقات اقتصادية وسياسية ضاغطة على صناع السياسة الخارجية كان ابرزها وضوحاً ما تعرضت له الدبلوماسية العراقية من ضغط شديد ليس ابان الحرب العراقية الايرانية وارتباط حرية الحركة الاقتصادية والسياسية بالضاغط الاقليمي ، بل حتى بعد مرحلة سقوط النظام السابق والى يومنا هذا .

ففي مرحلة الحرب العراقية الايرانية ترتبت على السياسة العراقية حينها صعوبات جمة وتكاليف باهضة على المستويين الاقتصادي والسياسي ناهيك عن تنازلات قدمها النظام السابق لبعض دول جواره تتعلق بالهبات والمنح لبعض الاراضي الحدودية فتناقصت بسبب ذلك مساحة العراق من ٤٥٣٥٠٠ كم٢ في عام ١٩٨٠الى ٤٣٢٠١٦٢ كم٢ بعد عام ١٩٨٨[٢٧].

وفي مرحلة الاحتلال الامريكي اي بعد ٩-٤-٢٠٠٣ شهدت السياسة العراقية افقاً اقليمياً اضيق تمثل في عزل العراق كلياً عن نطاق الحركة الاقليمية واصبحت المملكة الاردنية الهاشمية البديل المكافئ لميدان الفعل السياسي والاقتصادي.

---

[٢٦] **هيثم محمد ثابت – المصدر نفسه.**

[٢٧] **د – خليل حسين مصدر سبق ذكره، ص٤٤١**

ومن ثم لا بد من الاقرار بحقيقة ان اغلب دول جوار العراق هي دول خانقة لحركتة الدولية، وهذه الحقيقة ينبغي الالتفات اليها وان لا تغيب عن الذهن من قبل صناع السياسة الخارجية العراقية وخاصةً لدى حصول ازمة معينة مع اي من تلك الدول .

كذلك فان المنافذ البرية للعراق التي تربطه بالدول غير الاقليمية تمر عبر دول جواره دون استثناء وهذا محدد شديد الخطورة على سلاسة الحركة ليست الاقتصادية فقط بل السياسية ايضاً وذلك للارتباط الشديد بين العنصرين الاقتصادي والسياسي .

الوهن الجغرافي كذلك يبدو شديد الوضوح في موضوعة المياه اذ ان معظم مصادر المياه والتي تعد ثروة وطنية شديدة الخطورة على مستقبل التنمية تقع خارج الحدود العراقية وبالتحديد في تركيا وايران فضلاً عن مرور نهر الفرات عبر الاراضي السورية ومعروف ما يشكله هذا الخانق من تقييد لحرية الحركة التنموية في البلاد وما يتطلبه هذا الامر من تقديم تنازلات لا تقل خطورة عن حجم وتأثير المياه ذاتها على مستقبل الحياة .

وعلى صناع السياسة الخارجية ان يتذكروا باستمرار فكرة مبادلة النفط العراقي بالمياه التركية التي جرى بموجبها الشروع بالسدود والخزانات المعروفة على نهري دجلة والفرات (مشروع الكاب واليسو)[٢٨]. دون الاشارة الى تحويل مجاري الانهار من قبل الجارة المسلمة ايران والتي سيرد ذكرها في سياق البحث.

(٢) – الحدود: –

تعرف الحدودعلى انها تقسيم سياسي للمساحة البرية والبحرية والجوية على الصعيدين المادي والفكري، بمعنى انها انقطاع جيوسياسي في وظيفة ذات سمة فعلية ورمزية وتخيلية[٢٩].

وهي بهذا الوصف قد تتطابق او تتقاطع مع قوى جيو سياسية فاعلة ومتجاورة للحدود الوطنية،والدول في الغالب ومنذ قرون قد تعارضت في ما بينها بتعابير المزاحمة السلطوية على الارض او المياه وحتى على المجال الجوي[٣٠]. وغالباً ما تكون الحدود مثار نزاع مستمر بين الدول ليس لان رسماً ممثلاً على خارطة سياسية ومعترف به دولياً يُقبل من قبل هذه الدولة او تلك، بل لان الاعتراض قد يتحول الى مواجهات عسكرية ليس بالضرورة في الحيز الارضي فقط بل كذلك قد تطال المجال البحري والجوي[٣١] (الفوكلاند وجزيرة ليلى) مثلاً واضحاً[٣٢].

---

[٢٨] لمزيد من التفاصيل انظر د – صبحي احمد زهير المادلي –النهر الدولي –المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي– مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦٣) بيروت لبنان ٢٠٠٧ص٣٠٨–٣١٠

[٢٩] الكسندر دوفاي الجغرافية السياسية جيوبوليتيك– تعريب حسين حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت– لبنان– ٢٠٠٧ص١٠٥

[٣٠] المصدر نفسه، ص١٠٦–١١٠

[٣١] المصدر نفسه، ص١٣٧

[٣٢] للتفاصيل انظر الدراسة المنشورة على الرابط www.majddoc.com/main.aspx?function=Item

ناهيك عن طنب الكبرى والصغرى وابو موسى[٣٣]. لذلك فالحدود تؤدي دوراً مؤثراً وخطيراً على صناع السياسة الخارجية خاصة اذا كانت مواقع الثروة الطبيعية للبلاد تقع بالقرب منها،والحدود العراقية مع دول الجوار غالباً ما كانت مثار نزاع وان معظم الابار النفطية هي من نوع الآبار الممتدة بين اكثر من دولة جوار (ايران والكويت)مثلاً.(انظرخارطة توزيع المنشآت النفطية العراقية)

خارطة رقم(٣)[٣٤]

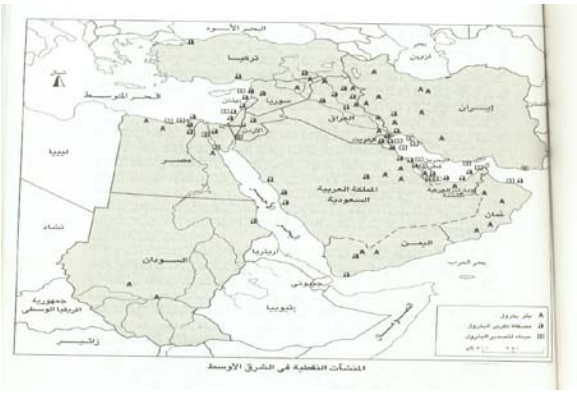

كذلك فان مناجم الفوسفات والكبريت تقع بالقرب من الحدود مع المملكة الاردنية الهاشمية وتمتد حتى الحدود مع المملكة السعودية، لذلك تعد حدود الدولة السياسية من المسائل المهمة التي ينبغي ان تولى اهتماماً كبيراً من قبل صناع السياسة الخارجية وذلك يتجلى في امور اخرى متعددة يقع في مقدمتها:

١. انها تشكل عامل ضغط امني شديد الخطورة يتطلب تعاوناً استراتيجياً بين الدول المتجاورة تلافياً لعمليات التسلل والتخريب والعبور غير الشرعي للافراد والبضائع والسلع خاصة الممنوعة منها.
٢. أنها تشكل عامل ضعف عسكري في ايام الحروب والازمات خاصةً اذا كانت من نوع الحدود المترامية الاطراف لانها تسهل عمليات الاختراق والتسلل ، ومن ثم فان التعاون الاقليمي في مجال ضبط الحدود يتطلب ان تكون العلاقات بين الدول على درجة عالية من الايجابية والتنسيق وبغير ذلك تتحول الى عنصر ضعف جغرافي شديد الخطورة على امن الدول ومصالحها القومية ،وهو ما يعيشه العراق حالياً من تجاوزات اقليمية على اكثر من صعيد، ويمكن ان يكون تجاوز القوات الايرانية على منطقة الفكة الحدودية واستيلائهاعلى البئر رقم ٤ ورفع العلم الايراني هناك مثلا واضحاً في ذلك.

---

[٣٣] للتفاصيل انظر الدراسة المنشورة على الرابط WWW.LIBS.UAEU.AC.ae

[٣٤] المصدر –معين حداد –مصدر سبق ذكره، ص٤٦

ويزداد الامر خطورة حين يقع البعض من مصادر الثروة الطبيعية الاخرى للدولة على خط التماس الحدودي او بالقرب منه واعني تحديداً مصادر الثروة المائية مما يسهل لدول الجوار التحكم بها او تغيير مسارها وهذا ماحصل في العام ٢٠٠٧ حين غيرت ايران مجرى المياه في نهر الوند الذي ينبع من الاراضي الايرانية ويدخل الاراضي العراقية في محافظة ديالى وقد ادى تحويل النهر الى تلف الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة وخاصة بساتين النخيل والحمضيات [٣٥].

والامر نفسه حصل حين حولت ايران مياه نهر الكارون في العام ٢٠٠٩ لجعلها تمر في الاراضي الايرانية دون العراقية مما تسبب في زيادة الملوحة في مياه شط العرب [٣٦]. والامر ذاته ربما يتكرر في مراحل لاحقة .

٣. ثمة امر تحدثه الحدود على سلوك الافراد الذين يعيشون في المناطق الحدودية او بالقرب منها ويتمثل بمعوقات الحياة اليومية ومدى ادراك متطلبات الامن للدولة ففي المناطق الحدودية التي تشهد تنازعاً اوصراعاً بين دولتين يصبح من الطبيعي ان تكون حياة الافراد مهددة ويكون الاستعداد القتالي جزءً من متطلبات الحياة اليومية مما يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً ليس على سلوك الافراد فقط بل حتى على طبيعة استغلال الارض التي تقع بالقرب من حدود غير آمنة اذ تضع قيود كثيرة على استغلالها ويؤدي ذلك في اغلب الاحيان الى اهمال الارض الزراعية، وتزداد المشكلة تعقيداً اذا تناقصت اعداد السكان القاطنين بالقرب من الحدود كنتيجة مباشرة لعدم الاستقرار او الهجرة او التهجير القسري [٣٧].

٤. وهناك حقيقة جغرافية مهمة اخرى ينبغي الالتفات اليها، وهي كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها،

---

[٣٥] رغم وجود الكثير من الاتفاقيات التي تضمن حق العراق في المياه مع الجانب الايراني وعلى سبيل المثال فقد تم توقيع بروتوكول القسطنطينية بين ايران والدولة العثمانية في العام١٩١٣ بوساطة بريطانية – روسية لضمان التوصل وتحديد تعريف للحدود العثمانية الفارسية ، وبعد ذلك عقدت معاهدة عام ١٩٣٧ بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستنادا الى بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود في العام ١٩١٤ ، والغيت هذه المعاهدة من جانب ايران في العام ١٩٦٩ بعدها توصل العراق وايران الى اتفاقية في العام ١٩٧٥ وسميت باتفاقية الجزائر نصت على اجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) ، وتنظيم الاستفادة من الانهار المشتركة بين البلدين اعتمادا على ما نص عليه بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ الا ان هذه الاتفاقية الغيت من الجانب العراقي عند اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٧٥ ثم تم الاعتراف بقبولها عام ١٩٨٨م الا ان الطرف الايراني قد تجاوز على كل تلك الاتفاقيات وقام بتحويل مجرى الكثير من الانهار والروافد التي تدخل الى العراق انظر تصريح وزير الموارد المائية العراقي المنشور على الرابطhttp://www.mowr.gov.iq/arabic/newsview.php?id=1126

[٣٦] المصدر نفسه.

[٣٧] هيثم محمد ثابت – مصدر سبق ذكره.

حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة عسكرية منذ عهد وليم الفاتح[٣٨].

الامر الذي تفتقر اليه الحدود العراقية مع كل دول الجوار مما يجعل منها عامل ضعف ومثار نزاع .

اما اذا كانت الحدود البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعد هذا ميزة، كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تذهب السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي[٣٩]. الامر الذي يفتقر اليه العراق مع العديد من دول جواره.

(٣)المساحة :-

عند قياس مقومات اية دولة وعلى اساس تساوي المقومات الجغرافية الاخرى فأن المساحة يمكن ان تشكل الفيصل من حيث قيمة العمق الاستراتيجي الذي توفره المساحة سواءً في حالة الحرب اذ تستطيع الدول الكبيرة ان تدافع عن نفسها .او في حالة السلم اذ ان المساحة الواسعة تقدم فرصة تنوع الموارد الطبيعية وكثيراً من الايجابيات الاخرى .

في حين ان الدول الصغيرة او المتوسطة المساحة من الممكن ان تكون عرضة للهجوم من اتجاهات عدة خاصةً اذا كان شكلها مستطيلاً ولها حدود برية كثيرة وليس لها عمق استراتيجي[٤٠] وهو حال العراق جغرافياً، لا سيما بعد ان تزامن ذلك مع فقدان عمقه الدفاعي الاستراتيجي بسبب السياسات العراقية المتبناه مع بعض دول جواره وهذه السياسات هي التي ينبغي تلافيها الآن انسجاماً مع مبدأ الاستفادة من الاخطاءالسابقة اذا ما اريد الاحتفاظ بعمق استراتيجي .

كما ان مساحة العراق الاقرب الى الصغر وانخفاض مناسيب المياه وقلة هبوط الامطاركما بينا سابقاً لا يوفر موارد طبيعية رغم التنوع في جغرافيته من مناطق جبلية واخرى سهلية رسوبية وغيرها صحراوية[*].

ونظرا لان الموارد الطبيعية ذات اهمية بالغة فانها توضع في قائمة اولويات المحللين ،والموارد الطبيعية يجب ان تضم التربة والمياه وانتاج الغابات والمعادن والكثير من عناصر البيئة الطبيعية التي يصعب تعويضها ويجب ان نعرف اين توجد هذه الموارد ؟هل هي بالقرب من الحدود السياسية او في اعماق

---

[٣٨] المصدر نفسه.

[٣٩] المصدر نفسه.

[٤٠] محمد بن ثابت -مصدر سبق ذكره.

[*]بالنظر الى ان مساحة العراق هي ٤٣٧٠٧٢ كم٢ لذلك فانه يعد من الدول متوسطة المساحة ولكن الاقرب الى الصغيرة انظر الجدول رقم (٥)

الدولة ؟هل في منطقة مأهولة او في منطقة معزولة ؟وما قيمتها الاقتصادية وجدوى استغلالها ؟ وما الموارد التي تحتاجها الدولة التي لاتمتلكها ؟.

جدول رقم (٤)[**]

التصنيف	المساحة (كيلو متر مربع)	العدد
دول عملاقة	المساحة اكبر من 6مليون	6
دول متناهية الكبر	6,000,000-2,500,000	3
دول كبيرة جداً	2,500,000-1,250,000	11
دول كبيرة المساحة	1,250,000-650,000	15
دول متوسطة المساحة	650,000-250,000	29
دول صغيرة	250,000-125,000	21
دول صغيرة جداً	125,000-250,000	35
دول متناهية الصغر	اقل من 25000	25

جدول رقم (٥) مساحة الدول العربية (٢٠٠٧)[*]

الدولة	المساحة
الاردن	89,213
الامارات	82,880
البحرين	620
تونس	163,610
الجزائر	2,381,740
جزر القمر	2,170
جيبوتي	23,000
السعودية	1,960,582
السودان	2,505,810
سوريا	185,180
الصومال	637,657
العراق	437,072
عمان	212,460
فلسطين	غزة 360
الضفة	5,860
قطر	11,437
الكويت	17,820

[**] **خليل حسين مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠**

[*] **المصدر نفسه، ص٤٤٩**

لبنان	10,400
ليبيا	1,759,540
مصر	1,001,450
المغرب	446,550 الصحراء غ 266,00
موريتانيا	1,030,700
اليمن	527,970

ومن كل ما تقدم وبنظرة فاحصة على جغرافية العراق الطبيعية والسياسية تتجلى امور عدة من اهمها:

أ. ان التوظيف السياسي لتلك الجغرافية كان فاشلاً بدرجة واضحة وكان سبباً لضياع الكثير من مقومات القوة الجغرافية .

ب. لم يتنبه صناع القرار كفاية الى عوامل الوهن الواضحة فيها لذلك كانت المغامرات السياسية والعسكرية سابقة على التصور العقلاني الذي يحفظ مصالح البلاد، وهذاالامر ادى بدوره الى

ج. دفع الكثير من دول الجوار وبمراحل تأريخية متعددة الى الاضرار بالمصالح العراقية كلما كان ذلك ممكناً والامثلة في هذا المجال لا عد لها.

المبحث الثاني – عوامل ومسببات الضعف البشري(السكاني)

لا يختلف العراق عن الكثير من دول العالم بتعدد اثنياته واديانه وطوائفه، لكن الاختلاف يكمن في حجم الاقليات وطبيعتها، والسياسات الحكومية المتبعة ازائها، كذلك في وجود او عدم وجود فلسفة اجتماعية سياسية ، تلتف حولها شرائح المجتمع المختلفة وينصهر فيها الطيف الاجتماعي ببوتقة الوطن والمواطنة دون سواهما من التوصيفات الاخرى،ويمكن تلمس حالة الضعف البشري في العراق من خلال ما اورده الملك فيصل الاول في الربع الاول من القرن العشرين في وصف المجتمع العراقي بالقول، لا توجد في البلاد امة عراقية بل مجاميع بشرية مختلفة ميالة الى رفض اية سلطة سياسية [٤١]. بمعنى انه كان على ادراك تام لاهمية استنهاض فلسفة الامة العراقية وبناء المجتمع على اسس سليمة تستبعد المرجعيات الاخرى العابرة للوطنية كالمرجعيات القومية او المذهبية او سواهما.وذا كانت هذه الفكرة من الناحية النظرية سليمة الا ان ثمة

[٤١] **وميض جمال نظمي-ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق – مركز دراسات الوحدة العربية المكتبة العالمية العراق بغداد ١٩٨٤ ص٥٩**

معوقات عملية تعتريها . صحيح ان الدول لاتخلو من وجود اقليات سكانية سواء اكانت لغوية او سلالية قومية او دينية.

الا ان اسباب وجود هذه الاقليات متفاوتة بين الدول مما أنعكس على تفاوت خصائصها ايضاً، اذ اصبحت متفاوتة في الولاء بين الدولة والقومية او بين الدولة والمذهبية تبعا لتفاوت اسلوب الدولة في ادارة التنوع السلالي او المذهبي فضلاً عن عوامل اخرى من اهمها:-

١ -طبيعة توزيع الاقلية جغرافياً-اذ يعد عاملاً مهماً وخطيراً خاصةً اذا توفرت عوامل ازدياد التمسك بتراث وملامح قومية او طائفية محددة ، فتزداد خطورتهم ومشكلاتهم اذا ما كانوا يعيشون في اقليم واحد وازداد تماسكهم بمرور الزمن في جزء من وطنهم ، وفي هذه الحالة فهم يحتفظون بكافة سماتهم الثقافية والحضارية من لغة وديانة وعادات وتقاليد ، ومن ثم تصبح الحقوق القومية هي النغمة السياسية السائدة التي تؤثر بدرجة او باخرى في درجة التماسك المجتمعي للدولة.

وتزداد خطورة الموقف اذا ما اهملت الحكومات المركزية الاهتمام بتوزيع الخدمات والثروة وبرامج التنمية وكذلك المشاركة السياسية على ارجاء البلاد، مايولد الاحساس بالنفور من تلك الحكومات ويتراجع الانتماء للدولة الام وتصبح الاقليات مثيرة للمشاكل السياسية خاصةً اذا ما كانت تقع في مناطق جغرافية تساعد على ذلك او ان تقع بالقرب من الحدود وتدعمها قوى اجنبية بهدف تحقيق الانفصال عن الدولة الام او لاهداف اخرى تتعلق بالحقوق القومية او المذهبية .

وتصل قمة المشكلات التي تثيرها الاقليات عندما تحصل مواجهات مسلحة او حروب مما تتسبب بازمات معقدة مع الحكومة المركزية، وهذ هو شأن القضية الكردية ليس في العراق فقط بل في معظم الدول التي يتواجدون فيها .

٢ -حجم سكان الاقلية وقوتها الاقتصادية – فاذا زاد عدد سكان هذه الاقليات واصبحت تمثل نسبة لابأس بها من سكان الدولة ،من الممكن ان ترصد كل تصرفات الحكومة تجاههم وتجاه باقي سكان الدولة وقد تنادي هذه الاقليات ببعض الحقوق الخاصة اذا كانت تعيش في منطقة فيها موارد مهمة زراعية او تعدينية وقد تتعامل الدولة بهدوء مع هذه المشكلات المثارة او قد تسكت هذه الاصوات التي تنادي ببعض المزايا باسلوب القهر وثمة طرق اخرى عديدة تسلكها الحكومات المركزية تجاه الاقليات مثل عقد الاتفاقات والمعاهدات او الاستفتاء واقرار حق تقرير المصير والاستقلال الذاتي او الانفصال الكامل[٤٢].

٣ -طبيعة المرجعيات الفكرية – من العوامل المهمة والجوهرية في تكوين الاراء والمواقف حول الاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية طبيعة الجماعات المرجعية التي ينتمي اليها الفرد،ونعني تحديدا الايديولوجيا السائدة[٤٣]. وبشكل خاص تلك التي تنمي الاختلافات الثقافية وتقود الى الصراع.

---

[٤٢] د خليل حسين مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥-٢٠٦

[٤٣] احسان محمد الحسن- علم الاجتماع السياسي دار وائل للنشر والتوزيع الاردن عمان- ط١-٢٠٠٥ ص١٢٦-١٢٨

وفي العالم المعاصر ياخذ التوجه الثقافي المرتكز على قاعدة اثنية سلالية او دينية مذهبية شكلاً متزايداً في اهميته، مقارنةً بالابعاد الاخرى للهوية.

البروز المتزايد للهوية الثقافية على المستويات الدنيا ،قد يقوى على المستويات العليا .ويرى هنتنجتون ان حب الكل لايطفئه الولع الثانوي ..او ان تكون متعلقاً بالجزء .(ان نحب الفصيل الصغير الذي ننتمي اليه في المجتمع هو المبدأ الاول (جرثومة) في الحب العام)"[٤٤].

فالفرد في المجتمع ينتمي الى جماعات مرجعية عدة في آن واحد فهو ينتمي مثلا الى اسرة والى قبيلة او طائفة والى امة او قومية كذلك فهو ينتمي الى مذهب في ديانة ما ، ولكل من هذه الجماعات المرجعية اهدافها ووظائفها وطموحاتها وقد تتناقض اهداف ووظائف جماعة مرجعية مع اهداف ووظائف جماعة مرجعية اخرى في ظل تزاحم فكرة او ثقافة الدولة – الامة .

وقد أدت الافكار القومية والمذهبية ادواراً سلبية في التاثير على التماسك الاجتماعي في العراق الذي كان قائماً لآلاف السنين على مبدأ الولاء للوطن اولاً قبل ان تظهر تلك التيارات وقبل ان تؤدي الهويات والثقافات الفرعية فعلها في المجتمع ، فتحول هذا الولاء بفعل تاثيرها كمرجعية الى ولاء للطائفة العرقية اوالمذهبية ثم بعد ذلك للوطن .

لقد أيقظ تبني فكرة الدولة القومية بُعيد منتصف القرن الماضي والقائمة على مشاعر التفوق (واحياناً الدونية)تجاه القوميات الاخرى هواجس الكثير من الطوائف والقوميات الاخرى كالقومية الكردية والتركمانية وكذلك الكلدوآشورية ودفع باتجاه غياب الالفة المجتمعية والبحث عن تنظيمات وآليات سياسية واجتماعية وارتباطات خارجية سبيلاً لتوفير ارضية قائمة على مبدأ مناظر لفكرة السمو القومي ذاتها، انطلاقاً من حق التساوي القومي ،سواءً في الاهداف او الطموحات .

كذلك فان تسييس الدولة طائفياً ولاحقاً تسييس الدين مذهبياً دفع بأتجاهين:-

الاول استنهاض فكرة (الانا العليا الطائفية) التي لا تقيم وزناً لحقوق الطوائف الاخرى وترتبط هذه الفكرة بالعلية المذهبية التي تتماهى في الهدف وليس في المضمون مع فكرة السمو القومي .

اما **الاتجاه الآخر** فهو القائم على فكرة احياء الحق المذهبي سياسياً وهو اتجاه خطير يدفع الطوائف الاخرى الى المطالبة بذات الحقوق وينمي فكرة الفواصل المجتمعية القائمة على المذهبية والاثنية .

وعلى وفق هذين الاتجاهين يصبح من السهل نكوص الجماعات الاجتماعية في العراق إلى هوياتٍ وانتماءات أولية تقليدية .

وفي المقابل كانت هناك سياسات اقليمية تخريبية تدفع باتجاه زيادة ذلك النكوص الى ابعد مستوياته مستفيدة من الفشل الحكومي في أسلوب إدارة التنوع المذهبي ، وذلك في إقدام الجماعة الحاكمة على تهميش

---

[٤٤] صامويل هنتنجتون -صدام الحضارات -اعادة صنع النظام العالمي ترجمة طلعت الشايب تقديم د-صلاح قنصوه ط٢-١٩٩٩ ص ٢٠٨-٢١٠.

ما عداها من الجماعات الأخرى، وقد تفاوتت محاور التهميش من اقتصادي الى ثقافي ثم سياسي. ومن ثم ادى ذلك الوضع الى السير باتجاهين:-

الاول الرد على التهميش بالانخراط في العنف وقد تحملت القومية الكردية وزر ذلك الانخراط

اما **الاتجاه الاخر** فهو الاستسلام والانكفاء على الذات ، واحياناً المطالب السياسية الخجولة

كل ذلك ادى الى زيادة في الشرخ الاجتماعي لا سيما في ظل فلسفة سياسية قابضة على الحكم وعابرة للوطنية نكوصاً الى متبنيات فوقية وليست وطنية .

ولهذا فان التنوع الاثني والطائفي تحول الى عامل اضعاف لمتانة وقوة ونضج الدولة بفعل العوامل المشار اليها، فضلاً عن الاستفادة السيئة للقوى الاقليمية من ذلك، ففي مراحل مختلفة من تأريخ العراق استُغلت المسألتين الاثنية والطائفية للأضرار بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فكانت النتيجة على الدوام فقدان العراق لبعض من ثروته الطبيعية في الاراضي والمياه وتحول تدريجياً الى الطرف الاضعف في معادلة التوازن الاقليمي .

كذلك فان ما حصل في المرحلة التي اعقبت الاحتلال الامريكي من تناحر طائفي تمت تغذيته اقليمياً كان دليلاً على ان العامل البشري بحاجة الى اعادة ترصين بعض المفاهيم الاجتماعية التي بدت وكأنها هشة بدرجة خطيرة امام التدخلات الخارجية، وقد شكلت عامل اضعاف وليس قوة على مستوى عملية صنع السياسة الخارجية.

حتى ليصح القول بان مرحلة ما بعد الاحتلال التي تتحول فيها الآصرة الاجتماعية الى عنصر قوة للدولة مثلما هو معروف لدى الكثير من الدول التي تعرضت الى الاحتلال ، قد اوضحت هشاشة البنيان الاجتماعي، وكانت عنواناً لعزل طائفي واثني خطير لم تشهده بلدان كثيرة في العالم .

وقد انعكس مسار النزاعات الطائفية بعد احتلال العراق بتبلور ثلاث آليات رئيسة طرحت للتعامل مع النزاعات القائمة على اساس المتبنيات المرجعية الخاطئة:

١ -آلية التوافق: وهي من صياغة العالم السياسي النيذرلندي آريند ليبهارت وهذا النوع من الديمقراطية يهدف الى احتواء النزاعات في المجتمعات المنقسمة وان نموذج الديمقراطية التوافقية الموضح في مفهومه العام وفي حالة الديمقراطيات الاوربية الصغيرة لم يحظ بدراسات معمقة لشروطه وتطبيقاته الخاصة بمبدا التوافقات السياسية حيث اصبح عائقاً دون تطور النظام الديمقراطي في العراق، اذ ان الديمقراطية مصطلح فيه من السيادة ما يجعل كلمة توافقية إلى جانبها حشواً وتجويفاً لمعناها، وافتراء عليها وانتهاكاً لجوهرها. فالديمقراطية كما هو معروف هي في الأصل احتكام للأكثرية وانصياع الأقلية لهذه الأكثرية. فكيف يمكن في الوقت عينه أن نقول ديمقراطية، أي احتكام لرأي الأكثرية، ثم "توافقية"، لنسف وتجويف هذه الديمقراطية، عبر جعل

الأقلية قادرة على تعطيل قرار الأكثرية، وعدم الانصياع لها تحت عنوان "أن الديمقراطية ينبغي أن تكون توافقية [٤٥].

وقد تركت تلك الآلية حالة من الجمود والركود والترهل في أداء مؤسسات الدولة الادارية والتعطيل التام للكثير من المؤسسات الخدمية، بسبب عدم الانسجام والتوازن بين الكتل السياسية داخل البرلمان والحكومة مما حدى برئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي الى انتقاد الديمقراطية التوافقية من خلال وسائل الاعلام وبشكل رسمي ايضاً.

٢ – الآلية الفيدرالية : رغم جودة النظام الفيدرالي القائم على اساس اتحاد دول ذات سيادة في الكثير من دول العالم الا انه في العراق نشأ نتيجة تفكك دولة كانت في الأصل موحدة أو بسيطة [٤٦] إلى اخرى فيدرالية اذ بموجب الاليات الدستورية وليس بموجب الدستور تحول العراق إلى نظام كونفيدرالي مناطقي وليس فيدرالي بالمعنى الحقيقي اذ اصبحت لبعض المناطق ميزانياتها ومواردها ومليشياتها، فضلا عن مؤسساتها السيادية بعيدا عن سلطة الدولة ، وتمددت صلاحيات بعض المناطق أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى تجاوز مفهوم الدولة الفيدرالية الى حد القول بدولة مفككة .

٣ – آلية التقسيم: وهي الآلية التي لا زالت مطروحة ومؤجلة وتشكل عنصر تهديد للوحدة الوطنية في الوقت الحاضر وهي آلية تفكيكية بالمعنى الحقيقي تمت محاولة تنفيذها بعد احداث سامراء في العام ٢٠٠٦ انطلاقاً من تأسيس إمارات إسلامية في مختلف مناطق العراق ، وصولاً الى محاولة تأسيس فيدراليات مناطقية في محافظات اخرى من العراق . وقد حاولت إدارة المحافظين السابقة تنفيذ هذه الآلية لكنها جوبهت بالرفض من قبل الكثير من الشرائح الاجتماعية وبعض المرجعيات الفكرية التي حالت دون ان يكون العراق منطلقاً لشرق اوسطية سميت وفق بعض التقارير الامريكية ب(حدود الدم) التي يتم فيها ترسيم الحدود على أسس طائفية وإثنية.

وخلاصة القول أن أمام هذه الآليات فرصة كبيرة للنجاح اذا ما استمرت المرجعيات القومية والطائفية تفعل فعلها في ظل تراجع الآليات الديمقراطية الصحيحة التي تشدد على المواطنة ، وهي الآلية التي تنادي بالديمقراطية التكاملية كما ترفض المحاصصة السياسية على أسس طائفية، وتؤمن بالحياد المذهبي في صنع السياسات العامة وإيجاد مؤسسات عابرة للإثنيات والمذهبيات والمساواة أمام القانون والالتزام بنصوص الشرعية الدولية.

الخلاصة:-

---

[٤٥] **انطوان نصري مسره –النموذج السياسي اللبناني واستمراريته بحث في التوافقية منشور على الرابط**
ttp://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat27_feb2005/azma_mousta3siat.htm

[٤٦] **لمى مضر الامارة–مقارنة لنماذج فيدرالية عالمية –ورقة منشورة في بيت الحكمة بغداد٢٠٠٧**

تبقى عوامل الوهن الجغرافي والبشري نقطة الضعف الاساسية في العراق وهي تشكل عناصر ضغط فاعلة على صناع السياسة الخارجية، ما لم تتم معالجتها بشكل فاعل وجاد، وسيكون بامكان دول الجوار وخاصةً تركيا وايران استغلالها الى ابعد حد ممكن وقد يتجلى هذا الاستغلال في :-

١. زيادة مستوى التصحر والتحول البيئي النوعي الذي سوف يتفاقم بمستوى خطير عن سواه من دول الجوار نتيجة النقص في موارده المائية وعدم اعتماد تقنيات علمية تعالج المشكلة بشكلها الضاغط على البيئة العراقية بوضوح .
٢. تصاعد مستويات التدخل الخارجي كلما حصلت ازمة اجتماعية سياسية خاصة تلك المتعلقة بقضايا نكوص او ارتداد العملية السياسية لاي سبب من الاسباب، ولدى زيادة عوامل الشد الاثني والمذهبي ومحاولة كل فصيل الاستئثار بالسلطة.

ومن ثم فان على الدبلوماسية العراقية ان تجترح سياسة داخلية وخارجية ناضجة ومتعقلة في التعامل مع المجتمع والدولة ودول الجوار على حد سواء ليس من منظور التفوق السلطوي لجماعة على اخرى في الداخل ولا التساوي في مفردات الضغط السياسي والاقتصادي في الخارج ، بل وفق مقياس التفاوت الواقعي في المعايير المشار اليها .

وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتسم السياسة العراقية بقدر أكبر من المهارة والقدرة على العمل في مسارات عدة، بدلا من تحديد مسار واحد فقط وهو ما دأبت عليه على الدوام .

ففي مجال معالجة الوهن الجغرافي الممتد اقليمياً ينبغي تقليل الاعتماد الكلي على ما تحققه المعاهدات الدولية التي تنظم العلاقة المائية بين العراق ودول جواره فليس هناك من قواعد دولية صارمة في هذا الاتجاه او سواه، ولذا ينبغي الشروع في مشاريع اروائية عملاقة توفر بيئة عراقية صالحة للزراعة وتوظيف اكبر قدر من مردودات الثروة النفطية الناضبة للانتقال بالعراق الى انتاج ثروات زراعية مستدامة لانقاذ الاجيال القادمة من خطري التصحر والضغط الاقليمي، والوقت نفسه يعد القطاع الزراعي اوسع القطاعات استيعاباً للعمالة بهدف القضاء على البطالة .

وفي مجال معالجة الوهن البشري ليس هناك ما يمنع من ضرورة اعتماد سياسة ردع فاعلة قائمة في الداخل على قواعد دستورية تحرم الاحزاب ذات النهج التخريبي الماس بوحدة الدولة والمجتمع مهما كانت مسمياتها ،وفي الخارج على قاعدة التعامل بالمثل خاصةً مع الدول التي ساهمت ولا زالت في تخريب العملية السياسية في العراق معتمدةً في ذلك على اذكاء الورقتين الاثنية والطائفية مع امكانية استخدام ذات السياسة بشكل اكثر ضرراً خاصةً اذا ادركنا بان مخاطر استنهاض تلك الورقتين تشكل هاجساً خطيراً لمعظم دول الجوار وليس لبعضها .كما ينبغي ان يكون هذا الرادع واضحاً ومؤثراً مع الاستفادة من سياسات وخبرة بعض الدول الاقليمية التي ابقت على سياسة العصا والجزرة في التعامل مع العراق.

كذلك ينبغي في المرحلة الحالية استغلال ما يمكن من مقومات القوة المتاحة من قبل الولايات المتحدة بوصفها ترتبط مع العراق باتفاقية استراتيجية وبوصفها ايضاً قوة دولية متحكمة في الكثير من

السياسات الدولية واستغلالها استغلالاً مثالياً لتحقيق المصالح الوطنية العليا وعدم التفريط في الفرصة المتاحة الآن لترتيب البيت العراقي وعلى المستويين الداخلي والدولي .

واخيراً ينبغي ان تُوظف امكانيات العراق الاقتصادية توفيراً جاداً ومثالياً وكلياً عن طريق ربط اقتصاديات دول الجوار بالاقتصاد العراقي ليس بوصفه كياناً فيدرالياً مجزءً يسهل التاثير عليه ، بل بوصفه كياناً سياسياً موحداً بحيث يتحول الرابط الاقتصادي الكلي وليس الجزئي وبمرور الزمن الى ضاغط عراقي اقليمي فاعل ومؤثر.

وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن سياسة داخلية اوخارجية فاعلة وجدية ، وفي المقابل ستظل هناك سياسات اقليمية تخريبية تدفع باتجاه زيادة النكوص السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى ابعد مستوياته مستفيدة من اي فشل حكومي ليس في أسلوب إدارة التنوع المذهبي والاثني فقط، بل في عدم الاستفادة من المزايا المتعددة التي تعج بها البيئة العراقية وخاصةً في مجال استبدال الجهلة والاممين القابضين ولاسباب حزبية على المفاصل الاساسية في السياسة والاقتصاد بالعقول العلمية الوطنيةالنيرة وعلى قاعدة الانسان المناسب في المكان الانسب،وليس على قاعدة الاقرب الى الحزب او الطائفة .